IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية
ISSN (E) : 2707 – 5648 I ISSN (P) : 2707 – 563X
المجلد - 2 العدد - 1 2021

معوقات العملية الابداعية في منظمات الاعمال الصغيرة والمتوسطة في محافظة بغداد

م. م. رضوان جبار جودة
جامعة سومر / كلية الإدارة والاقتصاد
rdhuaan@yahoo.com

المستخلص

تمثلت مشكلة الدراسة الحالية في البحث عن أهم وأبرز المعوقات التي تواجه منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة من الناحيتين الإبداعية والابتكارية في مدينة بغداد . فقد عانت المشاريع الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة وبالأخص في بغداد بسبب السلع والبضائع المستوردة بأسعار زهيدة جداً، والتي أصبح من أهم المعوقات في هذا المجال. لذا وجب في هذه الدراسة التركيز على معالجة تلك المعوقات من خلال الابداع في العملية الانتاجية للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة بما يلائم السوق المحلية وكيفية تطوير هذا المشاريع. ويهدف البحث إلى التعرف على معوقات العملية الإبداعية للمشاريع في بغداد وماهية الطرائق العلمية من خلال التطور التقنية والسرعة في إنجاز المخططات والدراسات التي تنهض بتلك المشاريع لتنافس المنتوجات المستوردة لتسد حاجة السوق المحلية . وقد استخدم البحث الحالي المنهج التاريخي والاستقرائي الوصفي في التجربة الميدانية لتحقيق الهدف الموسوم للدراسة من خلال توزيع استمارة الاستبانة على بعض العاملين في هذا المجال. توصلت الدراسة إلى عدم تركيز السلطة العليا لإعطاء الفرص للعاملين في مجال الصناعة على ابتكار منتجات جديدة تنافس المنتج المستوردة فضلا عن ضرورة العمل على تسهيل الإجراءات الخاصة بالقروض بشأن تشجيع الكوادر على انشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة تنمي وتنشط حركة السوق المحلية.

الكلمات المفتاحية : معوقات العملية الابداعية، منظمات الأعمال، المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

The Essence of Creativity Process in Small and Medium Baghdad Organizations

Radhwan jabbar judah
University of Sumer - College of administration of Economics
rdhuaan@yahoo.com

Abstract

The problem of the current study was to search for the most important and prominent obstacles facing small and medium business organizations in terms of creativity and innovation in the city of Baghdad. Small

and medium enterprises in general, and in particular in Baghdad, have suffered because of imported goods and goods at very low prices, which has become one of the most important obstacles in this field. Therefore, it was necessary in this study to focus on addressing these obstacles through creativity in the production process for small and medium industrial projects to suit the local market and how to develop these projects. The research aims to identify the obstacles of the creative process of projects in Baghdad and what are the scientific methods through technical development and speed in completing the plans and studies that advance these projects to compete with imported products to meet the needs of the local market. The current research used the descriptive historical and inductive method in the field experiment to achieve the marked goal of the study by distributing the questionnaire form to some workers in this field. The study concluded that the supreme authority is not focused on giving opportunities to workers in the field of industry to invent new products that compete with imported products in addition to the need to work on facilitating loan procedures regarding encouraging cadres to establish small and medium enterprises that develop and stimulate the movement of the local market.

Keywords: Creative Process Constraints, Business Organizations, Small and Medium Enterprises

المقدمة

تعد الدراسة الحالية والموسومة (بمعوقات العملية الإبداعية في منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في محافظة بغداد) حيث إن المشاريع الصغيرة، والمشاريع المتوسطة من الموضوعات المعاصرة التي سلط الضوء عليها في العالم بأسره، ولاسيما الدول النامية بالأخص، ومنها العراق لما لهذه المشاريع من تأثير فعال في عملية ازدياد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان ولاسيما العراق عموماً وبغداد بالأخص وتوفير فرص عمل للتخفيف عن كاهل المجتمع الذي يعاني نسبة غير قليلة من الفقر والبطالة وخصوصا فئة الشباب الخريجين بعد أكمال مرحلة الدراسة من دون عمل أو تعيين في مؤسسات الدولة.

أما في مجال الأعمال يساعد الابداع على إطلاق المشروعات الكبيرة أو حل المشكلات الصغيرة المعقدة، كما أن الإبداع يزود المنظمات برؤية ومنظور جديدين حتى بالنسبة الى مشكلات العمل الاعتيادية والإبداع، كذلك يمكن حل المشكلات التي تواجهها المنظمات بمثابة استغلال للفرص المتوفرة.

يواجه القطاع الصناعي تغييرات مهمة في سياسات التصنيع الذي تبنته بعض الدول ومنها العراق، وذلك بالتحول من تأسيس المشاريع الكبيرة التي تمول من قبل الحكومة لخفض حجم الدعم المقدم لها، وخصخصة المشاريع القائمة منها التي تملك عناصر جذب ومحفزة لعمليات الاستثمارات الخارجية (الأجنبية) إلى الاعتماد على القطاع الصناعي الخاص.

المحور الأول : منهجية البحث

أولاً : مشكلة البحث

تنصر مشكلة البحث الحالي في المعوقات العملية الإبداعية لمنظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مدينة بغداد لما تعانيه تلك المنظمات من إشكاليات في عملية الابتكار والابداع للمنتج المحلي وبالأخص الجوانب الإداري والروتين في تسهيل عملية إنشاء المصانع الصغيرة والمتوسطة، إذ تتعرض تلك المشاريع لصعوبات كثيرة في تحقيق مكانتها داخل المجتمعات النامية .

إذ تنحصر مشكلة الدراسة الحالية على ذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الأتية :

السؤال الأول: ما مدى توافر مقومات العملية الإبداعية في منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في محافظة بغداد ؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس إلى أسئلة فرعية وهي:

1. ما مدى توافر المقومات التنظيمية اللازمة للعملية الإبداعية والمتمثلة بخصائص الهياكل التنظيمية، وإجراءات وسياسات العمل في منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في محافظة بغداد ؟

2. مـا مـدى تـوافر السـمات والأنماط القيادية السـليمة واللازمـة لحمايـة الإبداعيـة فـي منظمـات الأعمـال الصغيرة والمتوسطة في بغداد.
3. كيفية توافر الثقافة التنظيمية المساندة والداعمة للعملية الإبداعية في منظمات الأعمـال الصـغيرة والمتوسـطة في محافظة بغداد.
4. مـا مـدى تـوافر الممارسـات الخاصـة بـإدارة المـوارد البشـرية والعمليـة الإبداعيـة فـي منظمـات الأعمـال الصغيرة والمتوسطة في بغداد ؟
5. ما مدى توافر واستقلال تكنولوجيا ونظم المعلومات الداعمـة للعمليـة الابداعيـة فـي منظمـات الأعمـال الصغيرة والمتوسطة في بغداد ؟

السؤال الثاني: ما هي أبرز التغيرات الرائدة والإبداعية في أعمـال المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة فـي بغـداد خـلال فتـرة الدراسة.

ثانياً : أهمية البحث :

تنبـع أهميـة هـذه الدراسـة مـن كونهـا تسـلط الضـوء علـى موضوع إداري يمثـل جـوهر الممارسـة الإداريـة الفاعلـة إلا وهـو الإبـداع. إذ يمثـل القـوة الأساسـية المحركـة للتنميـة والتطـوير، ومواجهة التحديات التي تفرضها التغيرات العالمية والإقليمية علـى المنظمات وخصوصاً العربية منها.

كما وتنبع أهمية هذه الدراسة من أهميـة الـدور الـذي تؤديـه منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول، حيث تقـوم هـذه المنظمـات بـدور حاسم فـي عمليـة التنميـة الاقتصـادية، وتحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية، وكذلك تتبـع هـذه الأهميـة مـن دورها المتزايد في خلق فرص عمل جديدة، ومسـاهمتها فـي زيـادة الصـادرات، وقدرتها على الابتكار والتجديد، وفعالية الاستثمار فيها من خلال استجابتها للتغير، والمحافظـة علـى اسـتمرارية المنافسـة وتقويتها، وقدرتها العالية على استيعاب التكنولوجيا الجديدة.

كما وتنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسـلط الضـوء علـى جملة من مقومات العملية الإبداعية، ومن ثم فـإن ذلـك يميزهـا عـن الدراسات السابقة التي سلطت على جانب مفرد من مقومات العملية الإبداعية سواء من الناحية التنظيمية، أو الناحية القيادية، أو الناحية الثقافية.

ثالثاً : أهداف البحث

يهدف البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1. التعرف علـى معوقـات العمليـة الإبداعيـة فـي منظمـات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في محافظة بغداد .
2. معرفـة واقـع التنميـة الاقتصـادية فـي العـراق عمومـاً لمنطقة الدراسة بالأخص .
3. بيان المعوقات التنظيمية والانفعالية التي تحد من عملية الإبداع لدى منظمات الأعمال في محافظة بغداد.

رابعاً : فرضيات البحث

الفرضـية الأولـى : توجـد علاقـة ذات دلالـة إحصـائية بـين تـأثير المشاريع الصغيرة على المؤسسات المالية .

الفرضـية الثانيـة : توجـد علاقـة إيجابيـة ذات دلالـة إحصـائية بـين وجود مقومات الإبداع لدى منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسـطة ووجود معوقات تعوق عملية الإبداع والابتكار للمنتج المحلي .

خامساً : منهج البحث

تبنـت الدراسـة الحـالي الموسـومة بـــ(معوقات العمليـة الإبداعية في منظمات الأعمال الصـغيرة والمتوسـطة فـي محافظـة بغداد على المنهج التاريخي والاستقراء الوصفي للتجربـة الميدانيـة لبعض المشاريع في محافظة بغداد .

سادساً : حدود البحث

لقد اقتصـر البحـث الحـالي علـى بعـض أصـحاب المشـايع الصـغيرة والمتوسـطة فـي محافظـة بغـداد لغـرض معرفـة أهـم المعوقات في العملية الإبداعية لمشاريعهم

1. الحدود الزمانية : 2019م .
2. الحـدود البشـرية : اقتصـر البحـث علـى عينـة عشـوائية مـن أصـحاب المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة فـي بغـداد والبـالغ عددهم (100) شخص .
3. الحدود المكانية : محافظة بغداد .

سابعاً : مصطلحات الدراسة:

1. مفهوم الإبداع:

يقصد بالإبداع علـى أنـه " فكـرة جديـدة يـتم تنفيـذها بقصـد تطـوير الإنتاج أو العمليـة أو الخدمـة، ويمكـن أن يتـراوح أثـر الإبـداع فـي

المنظمات من إحداث تحسينات طفيفة على الأداء إلى إحداث تطوير جوهري و هائل، و يمكن أن تتضمن هذه التحسينات، الإنتاج والطرائق الجديدة في تكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية والأنظمة الإدارية والخطط والبرامج الجديدة المتعلقة بالأفراد العاملين". (الحراحشة، 2006، ص248-249) وفي السياق نفسه، عرف الإبداع على أنه " تطبيق فكرة طورت داخل المنظمة، أو تمت استعارتها من خارج المنظمة، سواء كانت تتعلق بالمنتج أو الوسيلة أو النظام أو العملية أو السياسة أو البرامج أو الخدمة، وهي جديدة بالنسبة الى المنظمة حينما طبقتها"(حنان، 2010، ص47).

2. المشاريع الصغيرة:

بينت الأدبيات الاقتصادية عدم وجود اتفاق بين الباحثين في هذا المجال حول مفهوم محدد للمشروع الصغير، ويمكن ان يكون السبب هو اختلاف المعايير المعتمدة من الجهات المختصة لتحديد المشروع الصغير، فضلا عن اختلاف الظروف والأوضاع الاقتصادية لكل بلد عن الآخر، ودرجة التقدم في مجال الاقتصاد ومستوى معيشة الفرد، وكذلك مدى التقدم في استعمال البرمجيات والتقنيات البرمجية في مجال الصناعة، فقد أشارت بعض الدراسات التي صدرت عن معهد ولاية جورجيا الى أن هناك ما يقارب (55) مفهوماً للمشاريع الصغيرة والمشايع المتوسطة في (75) دولة. (المحروق، 2006 ، ص62).

3. التنمية الاقتصادية:

اذا كان النُّمو يمثل التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد بما في ذلك الموارد والنُّمو الديمغرافي وإنتاجية العمل، وهذا النُّمو يقتضي سلسلة من التغيرات في الهيكل الاقتصادي حتى نضمن استمراره - فإن التنمية الاقتصادية تعرف بأنها "سلسلة من التغيرات والتأقلمات التي دونها يتوقف النُّمو"، كما تعرف أيضًا بأنها: " مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو." ويمكن تعريف التنمية بأنها: "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النُّمو الاقتصادي استنادًا إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النُّمو واتِّزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية" (اماني ، 2018 ، ص114)

ويرى بونيه "أن النُّمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرًا فعالاً وواعيًا أي: إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة." أما الدكتور محمد زكي الشافعي فيرى أن" النُّمو يراد به مجرد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي. (البندي ، 2014 ، ص42)

أما التنمية فالراجح تعريفها بأنها تتحصل في الدخول في مرحلة النُّمو الاقتصادي السريع، بعبارة أخرى: تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبما أن أي شيء ينمو لا بد له من أن يتغير، فإن التنمية لا تتحقق دون تغير جذري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا كانت عناصر التنمية هي التغير البياني، الدفعة القوية والإستراتيجية الملائمة. (صليحة وهند ، 2010 ، ص4).

ومن هذه التعريفات يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولا من مفهوم النمو الاقتصادي , حيث ان التنمية الاقتصادية تتضمن – فضلا عن زيادة الناتج وزيادة عناصر الانتاج وكفاءتها – اجراء تغييرات في هيكل الناتج الامر الذي يتطلب عملية توزيع عناصر الانتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية. (آية ، 2014 ، ص67)

4. البطالة:

البطالة تعني وجود فرد في المجتمع قادر على العمل وله القدرة على العمل وسلك طرق كثيرة للبحث عن العمل ولم تُمنح له فرصة لإيجاده لأسبابٍ كثيرة، منها قلّة فرص العمل في المجتمع. تعدّ البطالة آفة اجتماعية ومشكلة اجتماعية واقتصادية لها آثار سلبية على الفرد وعلى المجتمع وتعرف منظمة العمل الدولية العاطل كما يأتي: كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى .(عباس، 2004، ص61)

المحور الثاني : الإطار النظري و الدراسات السابقة.

الإطار النظري:

يمثل الإبداع أحد الضرورات الأساسية في إدارة الأعمال والمنظمات. لذلك فإن المنظمات الناجحة ومن أجل ضمان بقائها واستمرارها ؛ يتبين أن لا تقف عند حد الكفاءة، بمعنى أن تقتنع بالقيام بأعمالها بطريقة صحيحة، أو تؤدي وظيفتها الملقاة على عاتقها بأمانة وإخلاص فقط، وإنما يجب أن يكون طموحها أبعد من ذلك، بحيث تكون متميزة أفكاراً وأداء وأهدافاً.

وبتعبير آخر أن يصبح الابتكار والإبداع والتجديد السمة المميزة لأدائها وخدماتها. كما أن للإبداع دور مهم في بقاء المنظمة

وتطورها سواء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو الكبيرة حجماً؛ فهو أدائها في التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والسياسية والثقافية وغيرها المحيطة بها. كما أنه يساعدها في مواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات المستقبل.

أولاً : تطور مفهوم الإبداع ونشأة الأفكار الإبداعية

يرتبط الإبداع تاريخياً بالأعمال الخارقة التي تقترن بالغموض وتستعصي على التفسير حتى من قبل أولئك الأفراد الذين أتوا بها، ولا تزال المفاهيم المغلوطة التي ارتبطت بالظاهرة الإبداعية منذ أفلاطون وارسطو تلقي بظلالها على ميدان دراسة الإبداع. ومن هذه المفاهيم مثلا القول بوجود علاقة بين الإبداع والعصابة وبين الإبداع وقوى خارقة خارج حدود سيطرة الفرد.

فإن الإبداع هو عملية عقلية تؤدي إلى حلول وأفكار ومفاهيم وإشكالات فنية ونظريات ومنتجات تتصف بالتفرد والحداثة (جلدة وعبوي، ٢٠٠٩ : 37).

أما من الناحية الاصطلاحية فإن مهمة الباحث الوصول إلى عبارة واضحة تلخص:

معنى الإبداع، وتكشف عن الأساليب الممكنة لتنميته ورعايته. وقد لا تنتهي هذه المحاولة إلى نظرية الرواج الدولي: وهي نظرية في التسويق طورها البروفسور "تيودور ليفيت" في جامعة هارفرد، مفادها أن السلع يمكن تسويقها دوليا بعد ان كان تسويقها محلياً أو الوطني؛ وذلك بسبب تجانس اتجاهات ورغبات المستهلكين حول العالم، وغياب الفروق الثقافية بسبب ظاهرة العولمة.

تعريفات محورها العملية الإبداعية ومراحلها وارتباطها بحل المشكلات وأنماط التفكير ومعالجة المعلومات، ويتبناها علماء النفس المعرفيون، تعريفات محورها النواتج الإبداعية والحكم عليها على أساس الأصالة والملائمة، وهذه التعريفات هي الأكثر شيوعاً، لأنها تعكس الجانب المادي والملموس لعملية الإبداع، وهذا هو جوهر مفهوم الإبداع الكلاسيكي ويمكن التوفيق بين هذه الاتجاهات إذا اعتمدنا أحد التعريفين التاليين للإبداع بالمفهوم الكلاسيكي (السرور، ٢٠٠٢: ١١).

"الإبداع : مفهوم من مفاهيم علم النفس المعرفي، يضم سمات استعداديه معرفية، وخصائص انفعالية تتفاعل مع متغيرات بيئية، لتثمر ناتجاً غير عادي تتقبله جماعة ما في عصر ما، لفائدته أو لتلبية حاجة قائمة".

"الإبداع : هو مزيج من القدرات الشخصية حيثما وجدت بيئة مناسبة يمكن أن ترقي بالعمليات العقلية لتؤدي إلى إنتاج مواد اصيلة وجديدة بالنسبة الى خبرة الفرد أو خبرات المؤسسة، أو المجتمع أو العالم، إذا كانت النتائج من مستوى الاختراقات الإبداعية في الحد ميادين الحياة الإنسانية".

ثانياً : الإبداع والابتكار

تطرق الباحثون لمفهوم الإبداع (Creativity) من زوايا مختلفة تبعاً لتباين فلسفة كل منهم ونظرته إلى الإبداع، وميز بعضهم بينه وبين مفهوم الإبتكار (Innovation) وأعطي لكل مفهوم تعريفا خاصا به فالإبداع بالنسبة لـ (Anderson, 1996) هو عملية البحث أو استعمال ارتباطات غير مألوفة بين المواضيع، الناس، والأفكار، ويضيف أن بعض الكتاب يعتقدون بان الإبداع هو عملية ابتكار لأشياء جديدة، أما الآخرون فقد اعتبروا أن الابتكار ينتج عنه أفكار إبداعية. أما ايوب (2000) فقد نظرت إلى الابتكار على انه "عملية تتمثل في ظهور ناتج جديد يعتمد على خصائص الفرد الفريدة أو الاستثنائية من جهة، ومن الحوادث والأشخاص والأشياء المادية والظروف المحيطة التي نشأ فيها الفرد من جهة أخرى" (أيوب، ٢٠٠٠ : 21).

ثالثاً. أسباب تبني الإبداع في المنظمات:

يمكن وصف الإبداع المؤسسي على أنه "العملية التي يترتب عليها ظهور فكرة أو ممارسة أو منتج أو خدمة جديدة يمكن تبنيها من قبل العاملين في المنظمة أو فرضها عليهم من قبل أصحاب القرار، بحيث يترتب عليها إحداث نوع من التغير في بيئة أو عمليات أو مخرجات المنظمة (هيجان، ١٩٩٩ : 283).

ان قيم المشاركة الإبداعية لا تقتصر على المؤسسة بحد ذاتها بل إن القدرة على الوصول لأفكار وحلول فريدة ملائمة في الوقت نفسه يمكن أن تعود بفائدة كبرى على الأفراد أيضاً فالإبداع يدعم قوة أي منظمة في تميزها عن المنظمات الأخرى، أصبحت للإدارات الكلاسيكية غير قادرة في الوقت الراهن لما لها من عواقب وخيمة، فهي تحول الأفراد العاملين إلى بيروقراطيين، وتسلبهم قدرتهم على الإبداع والتفكير (الزهري، ٢٠٠٢ : 231).

ويمكن إيجاز بعض أسباب المؤسسات التي تتبنى الإبداع كممارسة بما يأتي (الفياض، ١٩٩٥ : 54-55):

1. تعيش المؤسسات اليوم ظروفاً متغيرة سواء أكانت تلك الظروف ذات طابع سياسي أو ثقافي أو اجتماعي أو

اقتصادي والتي تحتم على المنظمات الاستجابة لهذه المتغيرات بأسلوب ابداعي يضمن بقاء المنظمة واستمرارها.

2. يحتم الإبداع الفني والتكنولوجي في مجال السلع والخدمات، وطرق إنتاجها، وقصر دورة حياتها، على المنظمات أن يستجيبوا لهذه الثورة التكنولوجية، وما يستلزمه ذلك من تغييرات في هيكل المنظمة، وأسلوب إدارتها بطرق إبداعية أيضا، مما يمكنها من زيادة أرباحها، وزيادة قدرتها على المنافسة، والاستمرار في السوق من خلال ضمانها لحصتها السوقية بين المنظمات المنافسة

تعمل المنظمات ذات المشاريع الصغيرة والمتوسطة اليوم في ظل ظروف متغيرة ومعقدة تفرض عليها تحديات عديدة وكبيرة لم تشهدها من قبل وخصوصاً التحديات التي تفرضها ظاهرة العولمة، والتغييرات التقنية المتسارعة، والمنافسة الشديدة، وثورة المعلومات، والاتفاقيات الدولية بشان اتفاقية التجارة الحرة وغيرها. ولذلك يتحتم على هذه المنظمات مواجهة مثل هذه التحديات بسرعة، وفي ذات الوقت بكفاءة وفاعلية، الأمر الذي يتطلب قدرات إبداعية عالية لدى المنظمات تتمكن من تطوير حلول وأفكار وآراء جديدة تمكنها من الاستمرار والنمو.

العوامل والمقومات المتعلقة بالقيادة الإدارية

تعد القيادة من العوامل المهمة ذات الأثر الكبير في حركة الجماعة ونشاط المنظمة، وفي إيجاد التفاعل الإنساني، وفي حقل الإبداع لدى الأفراد العاملين (عباس،2012 : 63) وغالبا ما نسبة هذه المشاريع أهمية خاصة في ميادين العمل حيث إنها أدت دوراً مهماً في التأثير على أداء العمل وعلى اتجاهات العاملين النفسية وتحقيق متطلبات الرضا.

خامساً : معوقات الإبداع

تأخذ معوقات الإبداع والتفكير الإبداعي في التنظيمات الإدارية شكلين أساسيين وهما: المعوقات التنظيمية المتمثلة باللوائح والقوانين والمعوقات البشرية، وهي ما يمثله الجانب البشري نتيجة للقصور في المهارات والتفكير والعلاقات والمعارف وقد حدد (اللوزي، ١٩٩٩ ، ص81) بعض من هذه المعوقات، وهي :

1. النمط القيادي المستبد: أن النمط القيادي المتبع بشكل عقبة أمام التفكير الإبداعي، فالقيادة الاستبدادية لا تسمح بظهور الإبداع في النشاطات الإدارية؛ نتيجة لعدم إعطاء الأفراد الفرصة للمشاركة في صنع القرار أو لتبادل الآراء والمقترحات.
2. الضغوط التي تمارسها الجماعات غير الرسمية: حيث تشكل هذه الضغوطات حاجزا أمام الإبداع والتفكير الإبداعي؛ إذ تحول دون إعطاء أي فرصة لتقديم حلول أو آراء أو مقترحات جديدة.
3. ضعف الإمكانات المادية والبشرية وعدم توافر المناخ التنظيمي المناسب: نتيجة افتقاد العناصر التنظيمية الجيدة وعدم توافر أنظمة حوافز ذات تأثير على الأفراد أو عدم توافر معايير دالة بين الأفراد.

سادساً : مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

عرف البنك الدولي المشروع الصغير هو :ذلك المشروع الذي يستعمل أقل من (50) عاملاً في الدول النامية وإجمالي أصول ومبيعات الواحد منها ثلاثة ملايين دولار، وأقل من 500 عامل في الدول الصناعية المتقدمة.(حداد والخطيب، 2005 : ص120).

ويعد المشاريع متناهية الصغر حتى عشرة عمال ومبيعاتها الإجمالية السنوية حتى (100) الف دولار، وإجمالي أصولها حتى عشرة آلاف دولار، بينما المشاريع المتوسطة حتى (300) عامل، وإجمالي أصولها ومبيعاتها حتى عشرة ملايين دولار. (التميمي، 2007 : ص327).

كما عرفتها منظمة العمل الدولية بأنها (وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعاً وخدمات، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية من البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة وبعضها الآخر قد يستأجر عمالاً وحرفيين ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير أو ربما من دون رأس مال ثابت.

1. أنواع المشاريع الصغيرة :

تصنف المشاريع الصغيرة إلى أربعة أنواع وهي :

أ. المشروعات الصناعية أو الإنتاجية : وهي المشروعات التي أساسها تحويل المواد الخام إلى منتج نهائي أو منتج وسيط وهي المشروعات التي تخلق قيمة مضافة، وهذه القيمة تعني زيادة المخرجات (الناتج) عن المدخلات (عناصر الإنتاج) ويكون هناك تطابق بالإنتاج بكل المواصفات المنتجة (الحناوي، 2006 : ص33).

ب. المشروعات الخدمية : وهي التي تقدم خدمة ما لصالح الآخرين مقابل أجر، حيث تقوم نيابة عنهم بتقديم خدمة كانوا سيقومون بها بأنفسهم أو لا يستطيعون القيام بها

مثل خدمات المواصلات والسياحة والإصلاح والتنظيف وغير ذلك من الخدمات الكثيرة التي يمكن أن تلبيها هذه المشروعات بالتوافق مع الطلب عليها. (الحناوي، 2006 : ص38)

ج. المشروعات التجارية : وأساسها شراء وبيع وتوزيع سلعة ما، أو عدة سلع مختلفة من أجل إعادة استثمار الربح وهي كل مشروع يقوم بشراء سلعة ثم يقوم بإعادة بيعها أو تعليبها أو تغليفها ومن ثم بيعها بقصد الحصول على ربح مثل تجارة الجملة والتجزئة، وهنا نشير إلى أن المشروعات الخدمية هي بطبيعتها تجارية وان كانت تجارة خدمات لا تجارة سلع (الحناوي، 2006 : ص38).

د. المشروعات الزراعية : لم يتسن للباحث ايجاد تعريف محدد للمشروع الزراعي الصغير من مصدر موثوق، لذا قام باشتقاق التعريف من تعريف المشروع كمفهوم عام وذلك لأن المشروع الزراعي هو في الأصل مشروع استثماري لكنه مختص بالزراعة، ولذا فيمكن القول بأن المشروع الزراعي هو مجموعة من الأنشطة الاستثمارية الزراعية المرتبطة معاً. فيعرف المشروع الزراعي بأنه (مجموعة من أنشطة استثمارية (زراعية) يمارسها صاحب العمل لتحقيق عائد اقتصادي)(كاسب وآخرون، 2007 : ص7).

2. أهمية المشاريع الصغيرة :

تشكل المشروعات الصغيرة مصدرا مهما في الاقتصاد الوطني وخاصة على مستوى مساهمة الأعمال الصغيرة في الناتج المحلي الاجمالي. تستوعب المشاريع الصغيرة الأيدي العاملة، خاصة الخريجين الجامعيين وتمثل المشروعات فرصة للفقراء وذوي الدخل المتدني لاستفادة من توفير مصدر دخل جديد لهم. وكذلك تغطي جزءا كبيرا من احتياجات السوق المحلي.

تعد المشروعات الصغيرة واحدة من إحدى أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأحد أهم العناصر الاستراتيجية في عمليات التنمية والتطوير الاقتصادي.

أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة في ما يأتي: (عبد الكريم,2012، ص25)

أ. المشاكل الخارجة عن إرادة المشروع: هناك بعض المشاكل التي يكون مصدرها من خارج المنشأة ولا تستطيع الادارة السيطرة عليها؛ بسبب ارتباطها بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدول.

ب.المشاكل ذات العلاقة القانونية والتشريعية: إن غياب البيئة القانونية والتشريعية لعمل المشروعات الصغيرة أدى إلى عدم وضوح الرؤية تجاهها وعدم القدرة على وضع خطط مستقبلية لتنميتها.

ج. المشاكل ذات العلاقة بالبنية التحتية: يمكن ملاحظة انخفاض خدمات البنية التحتية في العراق خاصة خدمات المياه والكهرباء والاتصالات والطرق المعبدة؛ نظرا لارتفاع تكاليفها.

د. مشاكل ذات العالقة بالسوق والتسويق: واجه المشروعات الصغيرة مشاكل من حيث الضعف في الخبرة التسويقية للمنتجين، وتتعمق هذه المشكلة في الأسواق الخارجية "التصدير".

هـ. المشاكل المتعلقة بالتمويل: تعاني المشروعات الصغيرة من تدني نسب التمويل المقدم لها سواء كان التمويل بغرض توسيع أنشطتها أو لزيادة رأس مالها.

ثامناً. التنمية الاقتصادية :

يرى خبراء ومفكرون أن التنمية الاقتصادية في العراق يصعب تحقيقها في ظل الاحتلال، إلا أن هناك أيضًا واجبًا وطنيًّا وسياسيًّا ومتطلبات اقتصادية ينبغي العمل على تلبيتها لمواصلة وجود اقتصاد عراقي قادر على تحمل أعباء الدولة عند إنشائها، وهنا تحدث لـ "ينابيع"، عدد من ذوي الاختصاص في هذا المجال، مؤكدين أنه يصعب الحديث عن تنمية اقتصادية في ظل الاحتلال، وضرورة دعم المشاريع الصغيرة.

ويجمع الخبراء على أنه رغم صعوبة إحداث التنمية الاقتصادية في العراق في ظل الاحتلال، وكذلك ينبغي التركيز على المشاريع الاقتصادية المتوسطة والصغيرة لإحداث التنمية، لأن التجربة علمتنا أن الاحتلال عادة ما يستهدف المشاريع الاقتصادية الكبرى لتدمير الاقتصاد العراقي، في حين يفشل دائمًا في استهداف المشاريع الصغيرة، وتبقى حية رغم كل المعيقات,(آية ، 2014 : ص61).

تاسعاً : المعوقات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة

إن نمو وتطور قطاعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أنحاء العالم كافة يواجه مجموعة من المشاكل، وهذه قد تكون

مختلفة من منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر، ولكن هناك بعض المشاكل التي تعد مشاكل موحدة أو متعارف عليها تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة متداخلة مع بعضها البعض. وبشكل عام يعد جزء من هذه المشاكل داخلي، وهي المشاكل التي تحدث داخل المنظمة أو بسبب صاحبها، في حين أنها تعد مشاكل خارجية إذا حدثت بفعل وتأثير عوامل خارجية أو البيئة المحيطة بهذه المنشآت. ومن خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة بهذا الخصوص كان بالإمكان تلخيص أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبشكل عام في أنحاء العالم كافة ومنها المشاريع المقامة في وبالأخص محافظة بغداد وهي: (كبة ، 2007 ، ص26).

1. كلفة رأس المال : إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المشاريع الكبيرة فضلا عن ذلك تعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من البنوك، مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها.
2. التضخم: من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف التشغيل وهنا تعترض هذه المشاريع مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المشروعات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.
3. التمويل : تواجه تلك المشاريع صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني) وعليه تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشاريع الصغيرة والمشاريع المتوسطة في مختلف مراحل نموها (التأسيس – الأولية – النمو الأولي – النمو العقلي – الاندماج) ونظراً لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشاريع نظراً لحرصهم على نقود المودعين.
4. الإجراءات الحكومية: وهذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية لاسيما في جانب الأنظمة واللوائح التي تهتم بتنظيم عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
5. الضرائب: يعد نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب.
6. المنافسة : المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشاريع الكبيرة.

عاشراً : أهم محددات وأهداف التنمية الاقتصادية في العراق :

أولا:علينا تذكر ان تنمية الاقتصاد في العراق مرتبطة ارتباطا وثيقا بالموقف السياسي.

ثانيا: المبدأ الثاني يتعلق بدور الكفاءات المهنية والتكنوقراط في التنمية.

ثالثا: المبدأ الثالث يتعلق بالجهة المنفذة للتنمية الاقتصادية.

رابعا: والمبدأ الرابع يتعلق بمصادر التمويل.

تهدف التنمية الى تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع وتحقيق الأهداف المحلية والقومية بالطرق المنهجية التي يستخدمها أخصائيون مدربون لتكفل مشاركة غالبية الناس بالموارد المادية والبشرية في تخطيط برامج التنمية وتنفيذها استجابة للاحتياجات المحلية من ناحية، والمساهمة في تحقيق الأهداف القومية من ناحية أخرى , وبناء على ذلك فقد عرفها الدكتور الكردي " أنها هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع وتتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع , وتعتمد هذه العملية على التحكم في نوعية وحجم الموارد المادية و البشرية للوصول الى أقصى استغلال ممكن بهدف الرفاهية المنشودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع.

احد عشر : أنواع وأبعاد التنمية :

التنمية الشاملة: تهتمّ التنمية الشاملة بتطوير القطاعات كافة من خلال أداء نشاطات وعمليات تُساهم بإحداث التطورات، كما تمنح السكان أهميّةً بالغةً كما تمنحها للقطاعات، وتعني التنمية الشاملة بأنها القدرة على إيجاد تغيير جذري كميّاً ونوعياً وهيكلياً في البيئة المحيطة بها، وتكون عبارة عن نظام اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي.

التنمية المستدامة: وهي التنمية التي يتمّ إحداثها لمواكبة التطورات وتلبية الاحتياجات التي يبديها الأفراد في الجيل المواكب دون أن تتطلّب التضحية من الأجيال اللاحقة وإلحاق الضرر بهم، كما يُمكن تعريفها بأنها العلاقة الناشئة بين النشاط الاقتصادي ومدى

استخدامه واستغلاله للموارد الطبيعيّة في أداء العملية الإنتاجية ومدى تأثيره على حياة المجتمع ونمطها، ومن ثم القدرة على الوصول إلى إنتاج مخرجات تتمتع بنوعية جيدة ترتبط بالنشاط الاقتصادي، وتتطلّب الترشيد باستخدام الموارد الطبيعية واستغلالها لضمان تأمين الاستدامة والسلامة للأفراد.

التنمية المتكاملة: وتُسمّى أيضاً بالتنمية المندمجة، وتعني العمليّة التي يكون ناتجها رفع مستوى الفرص في الحياة للأفراد الذين يعيشون في مجتمع ما دون التأثير على حياة أفراد آخرين في الوقت ذاته وفي المجتمع ذاته، ويكون هذا الارتفاع ملموساً فيما يتعلّق بالخدمات الشاملة والإنتاج، في حين ان الخدمات الإنتاجية قد تصبح مرتبطة ارتباطاً مباشرةً في حياة الفرد والمجتمع وتعتمد على استخدام الأساليب العلميّة الحديثة في المجالات التكنولوجية والإدارية.

التنمية المتخصّصة: وهي التي تختصّ بقطاعاتٍ مُعيّنة دون غيرها، وترتبط بالقطاعات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والعمرانية .

هنالك عدة أبعاد، منها :

- التنمية الاقتصادية:ويرتبط هذا النوع من التنمية بإيجاد جملةٍ من التغيرات الجذرية من خلال إجراء بعض العمليات في مجتمع معين سعياً لاكتساب المهارة والقدرة على تحقيق التطوّر الذي يحسن نوعية حياة الأفراد ويزيد قدرتها على التأقلم والتجاوب مع الحاجات الأساسية التي تتزايد بشكل مستمر.
- التنمية الاجتماعية: هي تنمية التفاعلات وتطويرها بين جميع أطراف ومكوّنات المجتمع والمتمثلة بالأفراد والجماعات والمؤسسات الاجتماعية الخاصّة والحكومية.
- التنمية السياسية: ويُركّز هذا النوع على النظم السياسية التعددية، ويسعى لخلقها في مجتمع ما لتواكب النظم السياسية في الدول المتقدمة سياسياً، وتعمل على تعميق المفاهيم الوطنيّة وترسيخها.
- التنمية الإدارية: وتسعى إلي تحقيق التغيّر الفعلي في الهياكل الإداريّة ونُظمها وأساليبها، والتأثير على السلوكيّات البشريّة لتحقيق ما تسعى إليه التنمية بكلّ كفاءة وفاعلية.

ثانياً : الدراسات السابقة

من خلال البحث والتنقيب في المصادر المتعددة للحصول على دراسات سابقة عن موضوع دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية في محافظة بغداد في البيئة : (المحلية والعربية) فقد لوحظ أن هناك أهتماما كبيرا في البحث والدراسة في هذا الموضوع، وسيتم عرضها من الاحدث إلى الاقدم على النحو الأتي :

1. دراسة (المشهراوي و الرملاوي ,2015)هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تقف حائلا أمام المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المشروعات الصغيرة.استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت أسلوب الحصر الشامل من أجل ضمان النتائج الكلية لمجتمع الدراسة والبالغ (110) فرد واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات حيث تم توزيعها على مجتمع الدراسة بنسبة (100%) وكانت نسبة الاسترداد (90%) ، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات موضحة فيما يأتي أهم النتائج الدراسة :

تؤثر اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي سلباً على المشروعات الاقتصادية و خصوصاً المشروعات الصغيرة، ويساهم غياب تشريعات و قوانين خاصة بتنظيم عمل المشروعات الصغيرة في سرعة انهيارها، ويؤثر تأخر أصحاب المشروعات الصغيرة في تسديد الأقساط على استمرارية المشاريع، ويؤدي ضعف المئات القيادية لدى أصحاب المشروعات لفشلها، و يعاني أصحاب المشروعات الصغيرة من ضعف قدراتهم على إدارة وقتهم بكفاءة.

توصيات الدراسة :

ضرورة عمل الحكومات على استحداث تشريعات لإعفاء المشروعات الصغيرة من الضرائب مساهمة في إنجاحها و يحميها من الانهيار و تطوير البيئة القانونية و التشريعية بحيث يشمل المشروعات الصغيرة لتلائم خصوصيتها و تستجيب لمتطلبات واحتياجات تلك الشروعات ، وضرورة خلق آليات تساعد أصحاب المشروعات الصغيرة على تسديد الأقساط كمساعدتهم في شراء وتسويق منتجاتهم لضمان استمرارية مشاريعهم و العمل على تشجيع إقامة المشاريع الصغيرة.

2. دراسة (شاهين ،2013) هدفت الدراسة التعرف إلى دور القطاع العام الالعراقي في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ، وإنعكاس ذلك على التنمية الاقتصادية من وجهة نظر أصحاب تلك المشاريع الصغيرة ، و تكون مجتمع الدراسة من جميع أصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة المرخصة و العاملة في العراق والبالغ عددها (8520) مشروعاً، أختيرت عينة طبقية

عشوائية منتظمة و عددها (256) مشروعاً، بنسبة 3% من مجتمع الدراسة.

استخدم المنهج الوصفي و الاستبانة كأداة للدراسة وفق مقياس لكرت الخماسي ، وتكونت من ثلاثة أقسام الأول : بيانات أولية تتعلق بخصائص المبحوثين و المشاريع الصغيرة ، والثاني : لقياس دور القطاع الحكومي العراقي في تحفيز المشاريع الصغيرة في مجال التشريعات والقوانين ، والتمويل ، والبرامج الإدارية والفنية، والثالث : لقياس مساهمتها في التنمية الاقتصادية في مجال الحد من البطالة والفقر، والرفاه الاقتصادي، والمسؤوليه الاجتماعية.

أشارت النتائج إلى ان دور القطاع الحكومي العراقي في تحفيز المشاريع الصغيرة كان بدرجة متوسطة، اما اهم المجالات فهو مجال التشريعات والقوانين، ثم مجال البرامج الادارية والفنية، وأخيراً مجال التمويل، وأن درجة مساهمتها في التنمية الاقتصادية كانت متوسطة، وأكثر المجالات المساهمة هو الحد من البطالة والفقر بدرجة مرتفعة، ثم الرفاه الاقتصادي بدرجة متوسطة، وأخيرا مجال المسؤولية الاجتماعية بدرجة متوسطة. وبناءاً على هذه النتائج، فقد ضمن الباحثان الدراسة بعض التوصيات حيث تحتاج المشاريع الصغيرة الى التحفيز لتفعيل مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية وإقرار قانون خاص بالنشاريع الصغيرة يتضمن تسهيلات تمويلية وضريبية والحاجة للحد من ظاهرة السلع المهربة وغير المطابقة للمواصفات.

3.دراسة (النرموطي ، 2012)، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على اهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية وتقليل نسبة البطالة بين الخريجين في الاراضي العراقية، من خلال قدرتها الكبيرة على إيجاد فرص عمل لعدد كبير من الأيدي العاملة وكذلك خلق مداخيل لهم ولأصحاب هذه المشاريع، الأمر الذي يسهم في رفع المستوى المعيشي لفئات كثيرة من افراد المجتمع.

حيث يقوم منهج الدراسة على منهج الاستنباطي وأداته التحليل الإحصائي، حيث تستند الدراسة إلى التحليل المنطقي لمؤشرات التوسع في المشاريع الصغيرة ودراسة المدى التي تؤثر فيه على البطالة و الدخل المحلي لكل فرد في الاراضي العراقية.

ونتائج هذه الدراسة في أن المشاريع الصغيرة هي أحد الحلول لبطالة الخريجين الناتجة عن الخصخصة إذا ما تم استخدام جزء من عوائدها لتمكين العمالة التي يتم التخلي عنها من دخول هذا القطاع كمالك و مدير للمشروع و كمنتج في ذات الوقت.

وبالاعتماد على خبراتهم في المؤسسة الأم يمكن الاستفادة من التشابك مع هذه المؤسسة من خلال إقامة مشاريع مكملة لها. ما سبق يحتاج إلى إعادة تأهيل العمالة التي يتم التخلي عنها من خلال التدريب.

وكانت توصيات الدراسة على التركيز على المشاريع الصناعية، لانها تستلزم عدد كبير من العمال في كل زيادة لرأس المال، كما انها اقل تاثرا باوضاع السياسية من المشاريع الاخرى مثل مشاريع البناء و الخدمات.

وضع استراتيجيات وخطط طويلة الأجل على المستوى الوطني يهدف لتنمية هذه المشروعات في الاراضي العراقية بما يحقق تكاملها و تحقيق الترابط بين هذه المشروعات وبين المشروعات الكبرى. حيث تشير التجارب الدولية الناجحة إلى انه يجب وجود منهج واضح وأهداف محددة لتنمية هذه المشروعات وأن يتم وضع سياسات لتنمية هذه المشروعات في الإطار الأعم الخاص بالسياسات الاقتصادية للدولة.

منهجية الدراسة واجراءاتها

منهجية الدراسة:

لغرض تحقيق ما تصبوا إليه هذه الدراسة من أهداف فقد تبنى الباحث المنهج التحليلي الوصفي خلال دراسته الميدانية حيث يفسر هذه المنهج ما جاءت به مشكلة الدراسة الحالية بجميع أبعادها وظروفها لغرض وصف علمي وعملي دقيق لهذه المشكلة. (اللحلح، ابو بكر، 2002، ص:15).

مجتمع وعينة الدراسة :

تكون الدراسة الحالية من بعض أصحاب المشاريع الصغيرة في محافظة بغداد إذ اختير منهم عينة عشوائية بحجم (100) من اصحاب المشاريع الصغيرة،حيث استرد من هذه الاستمارات (88) استمارة كانت صالحة للتحليل وفيما وصف لعينة البحث خصائص بحسب متغيرات البحث:

جدول (1) يمثل توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئويه
الجنس	ذكر	50	56.8
	انثى	38	43.2
	المجموع	88	100.0
المستوى التعليمي	دبلوم	63	71.6
	بكالوريوس	24	27.3
	ماجستير	1	1.1
	المجموع	88	100.0
مدة تشغيل المشروع	اقل من 5 سنوات	36	40.9
	من5-10 سنوات	33	37.5
	10 سنوات فاكثر	19	21.6
	المجموع	88	100.0
طبيعة عمل المشروع	تجاري	29	33.0
	صناعي	9	10.2
	زراعي	17	19.3
	خدمات	20	22.7
	اخرى	13	14.8
	المجموع	88	100.0

أداة الدراسة:

بعدما قام الباحث بالاطلاع على بعض الأدبيات الخاصة ببعض الدراسات المتشابهة لدراسته واطلاعه على دراسات سابقة قام بتصميم استمارة دون بها ما تتطلبه دراسته الحالية، حيث قسم هذه الاستبانة على قسمين هما (البيانات الأساسية وبيانات متغيرات الدراسة) حيث بلغ عدد فقرات الأداة (30) فقرة موزعة على اربعة محاور، وقد صممت على أساس مقياس ليكرت (Likert Scale)خماسي الأبعاد، وقد بنيت الفقرات بالاتجاه الإيجابي، وأعطيت الأوزان للفقرات كما يأتي: موافق بشدة: خمس درجات، وموافق: أربع درجات، ومحايد: ثلاث درجات وغير موافق: درجتان، وغير موافق إطلاقا: درجة واحدة.

صدق الأداة:

بعدما صمم الباحث استمارة الاستبيان الخاصة بدراسته ومن أجل معرفة مدى صدقها قام بعرضها على مجموعة من المحكمين ذات الاختصاص والخبرة في مجال ادارة الاعمال وطلب منهم إبداء الرأي حول فقرات الاستبانة وذلك بالحذف والتعديل واقتراح فقرات جديدة ومناسبة الأداة لموضوع الدراسة، وبناء على ملاحظات المحكمين تم تعديل أداة الدراسة فأصبحت بصورتها النهائية مكونة من (30) فقرة، وبناءً على ذلك فان الأداة تتمتع بصدق المحتوى.

ثبات الأداة:

من استخراج معامل الثبات قام الباحث باستخدام معادلة الفا كرونباخ فقد بلغ معامل الثبات (0.82) وهذه القيم التي تم التوصل إليها لمعاملات الثبات مناسبة وتفي بغرض الدراسة.

إجراءات الدراسة:

لقد تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية :

1. إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية
2. تحديد أفراد مجتمع الدراسة

3. اختيار عينة الدراسة
4. توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة
5. تفريغ البيانات وإدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها إحصائيا باستخدام البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS

المعالجة الإحصائية:

قام الباحث بتبويب المعلومات وترميزها ومعالجتها بالطرق الإحصائية المناسبة وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS فقد استخدم الباحث التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعادلة كرونباخ الفا،واختبار (ت) لعينة واحدة، اختبار(ت) لعينتين مستقلتين، اختبار تحليل التباين الاحادي.

المحور الرابع : عرض النتائج ومناقشتها

يهدف البحث الحالي إلى التعرف الى معوقات المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في بغداد ومن اجل تحقيق ذلك استخدمت الباحث استبانة مؤلفة من (22) فقرة تم توزيعها على عينة مؤلفة من (100) شخص من اصحاب المشاريع الصغيرة ولتفسير نتائج الدراسة استخدمت الباحث المتوسطات الحسابية التالية:

- اقل من 2.5 درجة تطبيق قليلة
- 2.5-3.5 درجة تطبيق متوسطة
- اكبر من 3.5 درجة تطبيق كبيرة

أولا: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيسي

ما دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في محافظة بغداد ؟

ومن اجل الاجابة عن السؤال الرئيس تمت الاجابة عن الاسئلة الفرعية حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الأداة، والجداول الأتية تبين ذلك:

السؤال الأول: ما دور المشاريع في تحسين قدرة الافراد للوصول الى المؤسسات المالية؟

جدول رقم (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بدرجة جوانب الملموسية

رقم الفقرات	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
.1	تلقيت منحة من أي مؤسسة مالية من اجل تمويل مشروعك	3.50	.695	كبيرة
.2	تلقيت العديد من التسهيلات من قبل المؤسسة المالية من اجل تمويل مشروعي	3.39	1.159	متوسطة
.3	ساعدك المشروع في الحصول على قرض من أي مؤسسة مالية	3.09	1.475	متوسطة
.4	واجهت عجز في تسديد الاقساط في حال الحصول على قرض	3.09	.879	متوسطة
.5	فترة سداد القرض مناسبة في حالة الحصول على قرض	2.73	1.460	متوسطة
.6	واجهت العديد من العقبات في حال الاقتراض في المؤسسات المالية	2.70	1.186	متوسطة
.7	يوجد العديد من الضمانات في حالة الحصول على قرض من اجل المشاريع الصغيرة	2.20	.790	قليلة
	الدرجة الكلية	2.9578	.64805	متوسطة

تبين من الجدول (3) أن دور المشاريع في تحسين قدرة الافراد للوصول الى المؤسسات المالية كانت ما بين الكبيرة والقليلة ،فتراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (3.50) إلى (2.20)، وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لدور المشاريع في تحسين قدرة الافراد للوصول الى المؤسسات المالية فقد كانت متوسطة وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (2.95)، وتشير هذه النتيجة إلى أن دور المشاريع في تحسين قدرة الافراد للوصول الى المؤسسات المالية كبيرة.

ثانياً: ما مدى مساهمة المشاري الصغيرة في تحسين مستوى معيشة الافراد ؟

ومن اجل الإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الأداة، وفيما يأتي بيان ذلك:

جدول رقم (4) يمثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى معيشة الافراد

رقم الفقرات	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
.8	انعكس تأسيس المشروع على تحسن نوعية السكن الذي اسكن به	4.11	1.011	كبيرة
.9	هناك تحسن في قدرتي على اقتناء سلع معمرة بعد تشغيل المشروع	3.41	1.283	متوسطة
.10	هناك تحسين في قدرتي على تامين مدخرات خاصة بعد تشغيل المشروع	3.09	1.467	
.11	هناك زيادة في انفاقي على الخدمات التعليمية بعد تأسيس المشروع	2.99	1.140	متوسطة
.12	هناك زيادة في انفاقي على الخدمات الصحية بعد تأسيس المشروع	2.64	1.252	متوسطة
.13	حصلت على دخل كاف بعد تشغيل المشروع	2.52	1.072	متوسطة
.14	اصبحت تشارك اكثر في قرارات انفاق ميزانية الاسرة	2.50	.959	متوسطة
.15	هناك تحسن في نوعية طعامك المستهلك بعد تأسيس المشروع	2.41	1.403	قليلة
	الدرجة الكلية	2.9588	.70856	متوسطة

يبين الجدول (4) مدى مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى معيشة الافراد كانت جميع رجاتها ما بين لقليلة والكبيرة، فتراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (4.11) إلى (2.41)، وفيما يتعلق بالدرجة الكلية درجة مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى معيشة الافرادكانت كبيرة وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (2.95)، وتشير هذه النتيجة إلى أن مدى مساهمة المشاري الصغيرة في تحسين مستوى معيشة الافراد متوسطة

ثالثا: دور المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى الفرد الخاص بالأنشطة الاقتصادية؟

ومن اجل الإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الأداة، وفيما يأتي بيان ذلك:

جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى الفرد الخاص بالأنشطة الاقتصادية

رقم الفقرات	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
.16	يوجد لدي خطة عمل إستراتيجية لغرض توسيع المشروع	3.18	1.327	متوسطة
.17	عملت على استقطاب احد الموظفين من الخارج	3.03	1.227	متوسطة
.18	اصبح لدي تحسن في قدرتي على اتمام معاملات المالية الخاصة بالمشروع نظرا لدخل المشروع الجيد	2.59	1.370	متوسطة
.19	عملت على تطوير المنتج تبعا لمعرفتي بالزبائن	2.49	1.093	قليلة
.20	يتوفر لدي معرفة كافية عن الموردين لمستلزمات المشروع	2.45	1.193	قليلة
.21	اصبح لدي معرفة بالنظام الضريبي الخاص والاعفاءات المستحقة لدي من قبل الادارة المختصة	2.24	.922	قليلة
.22	اصبح لدي مجموعة من الموظفين يقومون بتسويق منتج او خدمة المشروع	2.14	1.030	قليلة
	الدرجة الكلية	2.5893	.58555	متوسطة

يتضح من الجدول أعلاه دور المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى الفرد الخاص بالأنشطة الاقتصادية كانت ما بين المتوسطة والقليلة، فتراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (3.18) إلى (2.14)، وفيما يتعلق بالدرجة الكلية دور المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى الفرد الخاص بالأنشطة الاقتصادية كانت متوسطة وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (2.58)، وتشير هذه النتيجة إلى أن دور المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى الفرد الخاص بالأنشطة الاقتصادية متوسطة.

رابعا:دور المشاريع الصغيرة في الحد من البطالة

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الأداة، وفيما يلي بيان ذلك:

جدول رقم (6) يمثل المتوسط الحسابي وانحراف المعياري لفقرات دور المشاريع الصغيرة في الحد من البطالة

رقم الفقرات	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
.23	المشاريع الصغيرة تقلل من نسبة المشاركة في الوظائف الحكومية والاتجاه الى العمل الحر والريادة	4.55	.693	كبيرة
.24	يسهم مشروعي في استقطاب عدد كبير من خريجي الجامعات	4.41	.689	كبيرة
.25	يوجد متابعة من قبل المؤسسة الممولة عل استمرارية عمل المشروع مما يتسبب في زيادة عدد الموظفين	4.30	.664	كبيرة
.26	تساهم المشاريع الصغيرة على توظيف اصحاب الكفاءات	4.30	.819	كبيرة
.27	يوجد موظفون دائمون بالمشروع	3.83	.847	كبيرة
.28	المشاريع الصغيرة لها دور هام في خلق فرص عمل جديدة	3.80	1.166	كبيرة
.29	يساهم مشروعي في بناء مشاريع اخرى ومن ثم تتضاعف اعداد الموظفين	3.19	1.240	متوسطة
.30	اصبح هناك عائد ثابت من المشروع ويستوعب عددا اكبر من العمال	2.28	1.093	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.8310	.54963	كبيرة

يبين الجدول أعلاه دور المشاريع الصغيرة في الحد من البطالة كانت ما بين الكبيرة والمتوسطة، فتراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (4.55) إلى (2.28)، وفيما يتعلق بالدرجة الكلية فأن دور المشاريع الصغيرة في الحد من البطالة كانت كبيرة وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.83)، وتشير هذه النتيجة إلى أن دور المشاريع الصغيرة في الحد من البطالة كبيرة.

سابعا: محاور الدراسة مجتمعة (الدرجة الكلية) لجميع فقرات الاستبانة:

ومن اجل الإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الأداة، وفيما يأتي بيان ذلك:

جدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مدينة نابلس

رقم الفقرات	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
.1	الحد من البطالة	3.8310	.54963	كبيرة
.2	تحسين مستوى معيشة الافراد	2.9588	.70856	متوسطة
.3	قدرة الافراد للوصول الى المؤسسات المالية	2.9578	.64805	متوسطة
.4	مستوى الفرد الخاص بالأنشطة الاقتصادية	2.5893	.58555	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.0842	.44844	متوسطة

يتضح من خلال البيانات في الجدول السابق أن دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مدينة نابلس كانت ما بين المتوسطة والكبيرة، فتراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (3.83) إلى (2.58)، وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لدور المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مدينة نابلس فقد كانت متوسطة وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.08)، وتشير هذه النتيجة إلى أن دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مدينة نابلس متوسطة.

ثانياً: نتائج فرضيات الدراسة

لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور المشاريع الصغيرة في قدرة الافراد للوصول الى المؤسسات المالية.

1. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى معيشة الافراد.
2. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى الفرد الخاص بالأنشطة الاقتصادية.
3. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور المشاريع الصغيرة في الحد من البطالة.

الجدول (9)

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
قدرة الافراد للوصول الى المؤسسات	2.9578	.64805	2.958	.5430
تحسين مستوى معيشة الفرد	2.9588	.70856	2.959	.5870
تحسين مستوى الفرد الخاص بالأنشطة الاقتصادية	2.5893	.58555	2.589	.0000
الحد من البطالة.	3.8310	.54963	3.831	.0000

نلاحظ من خلال البيانات في الجدول السابقة ان عناك قيمة هناك تباين في مستوى الدلالة، فكانت النتائج كما يأتي:

1. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لدور المشاريع الصغيرة في قدرة الافراد للوصول الى المؤسسات المالية.
2. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \geq 0.05$) لدور المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى معيشة الافراد.
3. هناك تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لدور المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى الفرد الخاص بالأنشطة الاقتصادية.

هناك تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لدور المشاريع الصغيرة في الحد من البطالة.

النتائج والتوصيات

من خلال اجراء الدراسة بعنوان دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مدينة نابلس كانت متوسطة وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.08) وهذا يعد درجة متوسطة حسب المقياس المعد لهذه الدراسة، وهذه النتيجة تشير الى:

ان دور المشاريع في تحسين قدرة الافراد للوصول الى المؤسسات المالية كانت متوسطة وهذه النتيجة تشير الى ان نسبة كبيرة من عينة الدراسة يتلقون منحة من المؤسسات المالية من اجل تمويل مشاريعهم، وان اصحاب المشاريع الصغيرة يتلقون العديد من التسهيلات من قبل المؤسسات المالية من اجل تمويل مشاريعهم، كما ان المشروع ساعد اصحابه في الحصول على قرض من المؤسسات المالية.

كما تبين ان مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى معيشة الافراد كانت متوسطة وهذه النتيجة تشير الى ان تأسيس المشروع ينعكس على تحسن نوعية السكن الخاص بصاحب المشروع، كما ظهر ان هناك تحسن في قدرة صاحب المشروع على اقتناء سلع معمرة بعد تشغيل المشروع، وان هناك تحسينا في قدرة صاحب المشروع على تامين مدخرات خاصة بعد تشغيل المشروع كما تبين ان هناك زيادة في الانفاق على الخدمات التعليمية وعلى الخدمات الصحيه بعد تأسيس المشروع.

حيث تبين من خلال تحليل النتائج ان دور المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى الفرد الخاص بالأنشطة الاقتصادية متوسطة وهذه النتيجة تشير الى ان لاصحاب المشاريع الصغيره خطة استراتيجية من اجل توسعة المشروع، وان اصحاب المشاريع عملوا على استقطاب احد الموظفين من الخارج حيث كانت بدرجة متوسطة، كما تبين انه اصبح لدى اصحاب المشاريع تحسن في قدرتهم على اتمام المعاملات المالية الخاصة بالمشروع نظرا لدخل المشروع الجيد.

ومن خلال عرض النتائج ان دور للمشاريع الصغيرة في الحد من البطالة كان كبيرة وهذه النتيجة تشير الى ان المشاريع الصغيرة تقلل منسبة المشاركة في الوظائف الحكومية والاتجاه الى العمل الحر والريادة، كما ويسهم المشروع في استقطاب عدد كبير من خريجي الجامعات وتوظيفهم، وان هناك متابعة من قبل المؤسسة الممولة على استمرارية عمل المشروع، مما يتسبب في زيادة عدد الموظفين، وان المشاريع تساهم على توظيف اصحاب الكفاءات.

1. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لدور المشاريع الصغيرة في قدرة الافراد للوصول الى المؤسسات المالية.
2. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لدور المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى معيشة الافراد.
3. هناك تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لدور المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى الفرد الخاص بالأنشطة الاقتصادية.
4. هناك تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لدور المشاريع الصغيرة في الحد من البطالة.

التوصيات

- ضرورة العمل على انتاج مشاريع صغيرة كونها لها دور في خلق فرص عمل جديدة.
- العمل على انشاء مشروع صغير من اجل مساهمته في بناء مشاريع اخرى ومن ثم تتضاعف اعداد الموظفين، مما يؤدي الى زيادة التنمية الاقتصادية.

- ضرورة العمل على تسهيل الاجراءات الخاصة بالقروض بشأن المشاريع الصغيرة
- ضرورة اتباع خطة استراتيجية واضحة من اجل توسعة المشروع الخاص.
- ضرورة العمل على استقطاب الخبرات العملية من اجل استغلالها بتنمية المشاريع الصغيرة.

المصادر

[1] البندي ، عاصم عبد النبي ، (2014): المشروعات الصغيره وأثرها في التنميه الاقتصاديه ، ، مصر.

[2] التميمي، أرشد فؤاد مجيد، (2007) : مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في اتساع وعمق الاقتصاد الاردني، مجلد مؤتمر الاقتصاد السابع، جامعة اليرموك .

[3] حداد، مناور والخطيب، حازم (2005) : دور المشروعات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، مجلة اربد للبحوث والدراسات، المجلد9، العدد 1.

[4] حنان رزق الله (2010) : أثر التمكين على تحسين جودة الخدمة التعليمية بالجامعة " دراسة ميدانية لعينة من كليات جامعة منتوري قسنطينة ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تسيير المؤسسات، جامعة منتوري، قسنطينة.

[5] الحناوي، حمدي (2006): تنظيم المشروعات الصغيرة، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية .

[6] آية السيد أحمد ، (2014) ، المشاريع الصغيرة والمشكلات الاقتصادية ، جامعه القدس المفتوحه.

[7] عباس صالح : العولمة وآثارها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث الاسكندرية مصر مؤسسة شباب الجامعة ، 2004.

[8] عبد الكريم ، نصر (2009) ، المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العراق.

[9] كاسب، سيد ، وجمال كمال الدين : المشروعات الصغيرة القروض والتحديات، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث بجامعة القاهرة، القاهرة، 2007.

[10] محمد الحراحشة وآخرون، أثر التمكين الإداري و الدعم التنظيمي في السلوك الإبداعي كما يراه العاملون في شركة الاتصالات الأردنية: دراسة ميدانية، مجلة العلوم الإدارية، المجلد33، العدد 2، 2006 .

[11] أيوب ، ناديا (2000) : العوامل المؤثرة على السلوك الإداري الابتكاري لدى المديرين في قطاع البنوك التجارية السعودية ، مجلة الإدارة العربية ، المجلد 40 ، العدد 21 .

[12] د. أماني جرار (2018) : منظمات الأعمال التنموية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، ط1 ، القاهرة .

[13] صليحة مقاوسي وهند جمعوني (2010) : نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية ، ملتقى وطني حوبل الاقتصاد الجزائري ، قرارات حديثة في التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر .

[14] هيجان، عبد الرحمن(1999): المدخل الإبداعي لحل المشكلات، ط1، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض.

[15] الزهري ، رندة (2002): الإبداع الإداري في ظل البيروقواطية ، عالم الفكر ، المجلد 30 ، العدد 3 .

[16] الفياض ، محمود (1995): أثر النمط القيادي على الإبداع الإداري للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان .

[17] اللوزي ، موسى (1999): التطوير الإداري ، ط1 ، دار وائل للنشر والطباعة ، عمان .

[18] كبة ، سلام إبراهيم عطوف (2007) ، اقتصاديات العراق والتنمية المستدامة ، الحوار المتمدن ، العدد 2065 .